استقبل عدداً من السفراء المعتمدين لدى البلاد

الغانم: قرار المجلس برفع الحصانة عن النائب دشتي صحيح

الغانم مستقبلا السفير الألماني

.. ومستقبلا السفير الصربي

اكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم رسميا رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي وذلك بعد الجدل الذي اثير حول التصويت على الموضوع في جلسة المجلس الماضية اثناء غيابه عن رئاسة الجلسة.

وقال الغانم في تصريح صحفي اليوم انه «بعد اخذ الاراء القانونية والدستورية والتحقق مما حدث في الجلسة الماضية اثناء غيابي عن رئاسة المجلس تبين ان قرار المجلس الصحيح هو رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي». واستقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس عددا من السفراء المعتمدين لدى دولة الكويت.

وجرى خلال استقبال الغانم سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى الكويت اوجين قولفارت بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين ومناقشة اخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وزيارة وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الألماني لدولة الكويت ومواصلة جهود التعاون في شتى المجالات.

واستقبل الغانم السفير الأوكراني لدى الكويت فلاديمير تولكاش حيث تبادل الطرفان الحديث حول العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها في العديد من المجالات.

واستقبل الغانم سفير مملكة بلجيكا لدى الكويت اندي ديتاي حيث تطرق الجانبان للاوضاع الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستقبل الغانم سفير جمهورية صربيا لدى الكويت فلاديميركوهوت وجرى خلال اللقاء التطرق إلى العديد من الموضوعات التي تربط بين البلدين الصديقين. واستقبل الغانم سفير جمهورية التشيك لدى الكويت مارتين فيتك وتمحور اللقاء حول العلاقات الثنائية وافاق تنميتها إلى جانب تعزيز العلاقات بين البلدين خصوصا فيما يتعلق بالجانب البرلماني وتبادل الزيارات والوفود.»

عقب اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

الرويعي : قرار إصدار الوزن النسبي خطأ إجرائي

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية (تصوير: صالح محمد)

ناقشت لجنة التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية امس موضوع الوزن النسبي للدرجات الخاص بطلبة الثانوية.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عوده الرويعي ان اجتماع اللجنة استكمل مناقشة الوزن النسبي وتم تقديم اللجنة ملاحظاتها وتصوراتها التي شابت هذا الموضوع مشيرا الى اقتناع وزير التربية والتعليم العالي بدر العيسى والفريق الوزاري بملاحظات اللجنة بشان الوزن النسبي.

وقال ان الوزن النسبي لم يكن وثيقة التعليم ولم يصدر قرار اداري فيه لذلك قرار اصداره خطأ اجرائيا. واضاف ان اللجنة الوزارية قدمت مقترحا خاصا تقييم وتقويم الطالب بهذا الشان وهذا الاقتراح يعتبر غير نهائي وقابل التعديل وان اللجنة البرلمانية ترحب بهذه الخطوة قبل تطبيق اي قرار يتم اتخاذه مشيرا الى ان اللجنة ابدت تحفظا على المقترح الوزاري.

وقال ان اللجنة ناقشت 7 مواد من قانون جامعة جابر الاحمد مضيفا ان القانون السابق يمنع تعيين مدير للجامعة بسبب الصياغة

وناقشنا تقديم مشروع الجامعات الحكومية حيث ان اللجنة تريد ان اي تاسيس لاي جامعة يكون وفق هذا القانون ولن نحتاج صياغة قانون جديد

أكد وجود تحديات إقليمية صعبة تحيط بالمنطقة

الهاجري يدين الحادث الإرهابي على السعودية

هاشم الهاجري

■ مثل هذه الأعمال لن تمس أمن المملكة ولا أمن دول مجلس التعاون الخليجي

أدان مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب هاشم العايد الهاجري الحادث الإرهابي الجبان الذي وقع على الحدود مابين المملكة العربية السعودية والعراق وادى الى مقتل ثلاثة من رجال الأمن التابعين لحرس الحدود مستنكرا بشدة مثل هذه الأعمال الإرهابية الآثمة والهجوم الغاشم والاعتداء السافر وقتل الأنفس.

وقال الهاجري في تصريح صحافي إن هناك تحديات إقليمية صعبة تحيط بالمنطقة تتطلب اخذ الحيطة والحذر والاستعداد واليقظة لمواجهة اي عمل إرهابي مؤكدا في الوقت ذاته ان مثل هذه الأعمال لن تمس أمن المملكة العربية السعودية ولا أمن دول مجلس التعاون الخليجي كما ان الكويت وباقي دول الخليج تشارك المملكة في مواجهة الإرهاب والحفاظ على أمن ومنظومة دول مجلس التعاون. وشدد الهاجري على ضرورة استمرار المواقف الجماعية وزيادة التنسيق والمضي قدما نحو مزيد من التعاون الامني في اتجاه محاربة الفكر الإرهابي المتطرف الذي يتنافى مع مبادئ ديننا الإسلامي مشيدا بما تقوم به المملكة من دور مميز وجهود موفقه في مكافحة الإرهاب بما من شانه دعم الأمن الخليجي.

وتقدم الهاجري باحر التعازي وصادق المواساة لخادم الحرمين الشريفين والحكومة السعودية كما عزى اهالي الشهداء الثلاثة ونحسبهم من عداد الشهداء سائلا الله تعالى أن يحفظ بلاد المسلمين من كل سوء ومكروه.

تطرقت لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشان إدارة المنح الحكومية لبعض الدول

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

■ عدم التزام بعض مديري المحافظ بضوابط وقيود الاستثمار المنصوص عليها في العقود

■ يجب أن تكون الرسوم المصرفية والأتعاب الاستثمارية متناسبة مع قيمة العوائد التي تحققها تلك المحافظ

عدنان عبدالصمد

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية لمناقشة الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2013 / 2014 وتبين للجنة ان المصروفات الفعلية للصندوق بلغت ما جملته 23.008.325 دينار بوفر قدره8في المئة عن الاعتمادات المقدرة كما ان الايرادات الفعلية للادارة قد زادت بنسبة 69في المئة عن ما هو مقدر لتبلغ جملته227.826.418دينار

وقد تطرقت اللجنة في اجتماعها الى مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشان المآخذ التي شابت ادارة الصندوق للمنح الحكومية لبعض الدول ومنها المملكة المغربية والمملكة الاردنية الهاشمية ومملكة البحرين وسلطنة عمان

اذن ان هذه المنح المليارية تدفع على عدة سنوات وتتطلب وجود مكاتب اشرافية للتاكد ان هذه الاموال تصرف على الاغراض المخصصة للمنحة

اضافه الى ذلك تبين للجنة ان المبالغ المسحوبة من تلك القروض لتنفيذ المشروعات في تلك الدول متدنية نسبيا حيث تتراوح نسبة الانجاز بين 0في المئة و30في المئة وهو ما يستدعي ان تكون اموال المنح في البنوك الكويتية بدلا من ايداعها في البنوك المركزية في تلك الدول واعطائها الدفعات المالية التي تتطلبها وفق الاحتياج الفعلي لتنفيذ مشروعاتها ونسب الانجاز الفعلية لها

كما ناقشت اللجنة الملاحظات التي شابت بعض عقود وتقارير مدراء المحافظ الاستثمارية الخارجيين للصندوق من عدم التزام بعض مدراء المحافظ بضوابط وقيود الاستثمار المنصوص عليها في عقود الاستثمار وعدم كفاية بعض البيانات المعروضة لبعض التقارير الاستثمارية وانخفاض اداء بعض المحافظ الاستثمارية للصندوق في قطاعي السندات والاسهم حيث تتراوح نسب الانخفاض بين 168في المئة و373في المئة عن مؤشرات الاسواق المالية العالمية في قطاع السندات وبين 11في المئة الى 41في المئة عن المؤشرات العالمية في قطاع الاسهم

واوصت اللجنة ان تكون الرسوم المصرفية والاتعاب الاستثمارية متناسبة مع قيمة العوائد التي تحققها تلك المحافظ مع مراجعة دورية لاستثماراته وضرورة تبادل المعلومات الاستثمارية بين الصندوق الكويتي والمؤسسات الحكومية التي تستثمر اموالها داخل وخارج البلاد كالمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية والهيئة العامة للاستثمار لخلق قاعدة بيانات استثمارية يمكن من خلاله زيادة التحوط في المال العام وزيادة عوائد الاستثمار لتكون متقاربة بين تلك الجهات مما يعود بالنفع على المال العام

اما فيما يخص ملاحظات شؤون التوظف لدي الصندوق فقد تبين للجنة عدم وجود ضوابط وشروط محددة للنقل من سلم الرواتب الى العقود الخاصة لبعض موظفي الصندوق خاصة في بعض القطاعات النادرة كادارة الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات

وقد اوضحت اللجنة انها لا تعارض الصندوق بتحويل بعض الموظفين على بند العقود حفاظا على الكفاءات الوطنية لديه ومنعا لتسربها الى جهات اخرى ولكن بعد العرض على ديوان الخدمة المدنية وبشروط وضوابط واضحة واوضحت ان الصندوق قام بتعيين 10 موظفين دون الاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية او حتى الصحف المحلية وقد برر الصندوق انه لجاء للتعيين بناء على طلبات ملحة وعاجلة نتيجة الاستقالات المفاجئة وقد شددت اللجنة على ضرورة الالتزام بالاعلان عند قبول طلبات التوظيف دون الخوض في مبررات لما له من انعكاسات سلبية لدي المجتمع في شعوره بعدم المساواة والمنافسة المشروعة في التوظف في بعض الجهات الحكومية

واوصت اللجنة بالتخفيف من شروط القبول في برنامج تدريب وتاهيل المهندسين الكويتيين حديثي التخرج من غير العاملين بالصندوق لاتاحة الفرصة امام اكبر قدر ممكن من الراغبين بالالتحاق بهذا البرنامج خاصة وان مثل هذه البرامج تساعد الشباب الكويتي في تاهيلهم بشكل مناسب لسوق العمل والقطاع الخاص

من ناحية اخرى وجه رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان سيد عبدالصمد رسالة الى وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى بعد اجتماع اللجنة امس مع مسؤولي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب طالبه فيها باخذ ما فيها بعين الاعتبار لأن مسؤولي الهيئة استهانوا باجتماع اللجنة والبرلمان. وقال عبدالصمد في رسالته: رسالة نوجهها للاخ وزير التربية للاهتمام بها واخذها بالاعتبار اليوم كان مقرر اجتماع لجنة الميزانيات مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب « حضر أعضاء اللجنة – وممثلي وزارة المالية – وممثلي ديوان المحاسبة » .

فوجئنا بفاكس مرسل إلى سكرتارية اللجنة امس عصرا وهو صورة رسالة موقعة من مدير الهيئة بالإنابة إلي وزير التربية رسالة مضحكة تنم عن استهتار المسئولين في الهيئة باللجنة وبكل من حضر اليوم بصفته ممثلا لجهته « وزارة المالية – ديوان المحاسبة » إضافة إلي جهل تام بالإجراءات المطلوبة – فيها اعتذار عن عدم حضور الاجتماع لأسباب واهية :

1 – انهم لم يستلموا ملاحظات ديوان المحاسبة بخصوص الحساب الختامي الخاص بهم من قبل الديوان.

2 – ولم يستلموا ملاحظات لجنة الميزانيات على الحساب الختامي وهذه مغالطات كبيرة جدا لأسباب منها :

اولا : أن ديوان المحاسبة قد افاد انه قد سلمهم التقرير منذ فترة طويلة بل ان ردودهم على التقرير مثبته في التقرير ايضا فكيف يتم اثبات ردودهم بالتقرير وهم لم يستلموه ؟

ثانيا : ان لجنة الميزانيات لا ترسل أبدا ملاحظاتها على تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالحساب الختامي الى الجهات الحكومية – بل تناقش تلك الملاحظات في الاجتماع مع الجهة ، وهو إجراء يعرفه المسئولون في الهيئة .

ثالثا : إضافة إلى ذلك أيضا افاد المسئولون في وزارة المالية بانهم قد سلموا تقرير ديوان المحاسبة للمسئولين في الهيئة – كعادتهم مع كل الجهات الحكومية – وان السيد عادل العلاطي ، مساعد نائب المدير في الهيئة هو الذي استلم التقرير منذ فترة طويلة .

رابعا : ان سكرتارية لجنة الميزانيات والحساب الختامي قد قامت بالاتصال بمكتب المدير العام بالهيئة منذ ما يقارب الشهر لإبلاغه بموعد الاجتماع إضافة إلى كتاب رسمي صدر من رئيس مجلس الأمة الى وزير التربية بخصوص موعد اجتماعنا اليوم وذلك بتاريخ 2014/12/29 .

خامسا : ان لجنة الميزانيات قد أرسلت إلى الهيئة كتابا بتاريخ2014/9/24 ، تطلب فيه ما تم تسويته من ملاحظات بخصوص تقرير ديوان المحاسبة على الحساب الختامي تمهيدا لاجتماع اللجنة مع الهيئة اليوم ، ولكن لم يتم الرد أيضا حتى يومنا على هذا الكتاب . وقال عبدالصمد : "تبين كم هي الاستهانة والاستهتار الكبير بمجلس الأمة ولجانه ، والمغالطات الكبيرة والمعلومات الغير صحيحة على الاطلاق والتي اعتمد عليها المسئولون في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي كمبرر لعدم حضور الاجتماع لذا نطالب وزير التربية بموقف جاد وواضح واتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص هذا الأمر "

ترأس الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية استعداداً لاجتماع الاتحاد الكشفي للبرلمانيين

الطريجي : علينا إبراز الدور المشرف للكويت

عبدالله الطريجي

ترأس عضو مجلس الأمة الدكتور عبدالله الطريجي رئيس الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب الإجتماع الثاني للجنة التحضيرية لإجتماع اللجنة التنفيذية الحادي والعشرين للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب وبحضور اعضاء اللجنة العليا وهم فيصل يوسف سعد الله ..الأمين العام للاتحاد و محمد عبدالله مال الله امين الصندوق المساعد وسلطان غانم مفتاح السالم مدير العلاقات العامة والاعلام وربيع محمد المطيري رئيس تحرير مجلة الاتحاد وفيصل خزيم العنزيمدير تحرير مجلة الاتحاد

حيث رحب الطريجي بالحضور مؤكدا بانه يجب الحرص على إبراز الدور المشرف للكويت ومنوها بان نجاح هذا الاجتماع هو نجاح للكويت الدولة المضيفة لهذا الاجتماع المزمع عقده في الرابع عشر من شهر فبراير المقبل

وقد اطلع المجتمعون على قرار مجلس الوزراء بشان الموافقة على استضافة دولة الكويت لهذا الاجتماع كما ناقشوا الاجراءات والخطة العامة لفعاليات الإجتماع التي من شانها تحقيق الأهداف المرجوة بدعم الشباب والحركة الكشفية في الوطن العربي وبمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية للاتحاد وقد شدد الطريجي رئيس الاتحاد على ضرورة الاعداد الجيد والمتقن لضمان حسن سير امور الاجتماع وبما يحقق الصالح العام واختتم الاجتماع بتكليف اعضاء اللجنة ببعض المهام والأعمال الواجب التنسيق لها على ان يتم تحديد موعد لاحق للاجتماع القادم

ومن ناحية اخرى تقدم النائب الدكتور عبدالله محمد الطريجي باقتراح إضافة وتعديل بعض المواد من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية جاء فيه بمناسبة مناقشة اللجنة للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة «14» من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية .

اتقدم باقتراح لاضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة كما يلي:

وتقوم وزارة المالية بسداد ما لم يتم تسديده من الأقساط المستحقة على البيت الحكومي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية او بنك الائتمان الكويتي .

يستبدل بنص المادة «30» من القانون رقم «47» لسنة 1993 المشار إليه النص الآتي:

« المادة الأولى»

«إذا كان رب الأسرة مالكاً لعقار تم إستملاكه وتثمينه ، وبيعه ، بمبلغ يقل عن ثلاثمائة الف دينار كويتي «300.000 د. ك» ، منح القرض المنصوص عليه في المادة «28» من هذا القانون بشرط ان لا يزيد مبلغ القرض ومقدار الإستملاك والتثمين او البيع على خمسمائة الف دينار كويتي «500.000 د.ك » ، وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر العقار مملوكا لرب الأسرة إذا كان قد آل عن طريقه باي وسيلة كانت ، مباشرة أو غير مباشرة إلى زوجته ، أو احد أولاده الذين يعولهم وذلك من دون إخلال بحق الأولاد في الحصول على الرعاية السكنية ، وفقا للإجراءات التي يضعها مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي متى توافرت فيهم شروط استحقاقها .

أكد تعيينهم لأقارب لهم في مناصب إدارية عليا بالهيئة

المطيري : امتلك مستندات تدين بعض الأمناء العامين في «مكافحة الفساد»

■ المعلومات التي وقعت تحت أيدي تم التأكد منها بعد التحقق منها

■ اذا لم تأتني الاسماء التي طلبتها ساعلن واكشف الأسماء في قاعة عبد الله السالم

كشف النائب ماجد موسى المطيري عن إمتلاكه مستندات ووثائق تورط بعض الامناء العامين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد بعد دفعهم تعيين اقارب لهم في مناصب ادارية عليا في الهيئة

واكد المطيري في تصريح له ان المعلومات التي وقعت تحت يديه تم التأكد منها بعد التحقق منها مبينا ان سؤاله الموجه بهذا الخصوص هو بداية لفتح ملف الهيئة العامة لمكافحة الفساد

وقال اذا لم تأتيني الاسماء التي طلبتها في السؤال ساعلن واكشف الاسماء في قاعة عبد الله السالم امام اعضاء مجلس الامة لتوضيح الصورة عن هذه الهيئة التي باتت تحارب الكفاءات الوطنية التي من المفترض ان يكون لهم الاولوية في التعيين

واضاف اتمنى من القياديين في الهيئة عدم الرد الا بمستندات رسمية وليس عبر وسائل الاعلام حتى لا نضطر لنشر الاسماء والمستندات في الصحف حفاظا على اسماء وكرامة الامناء واقاربهم الذين تم تعيينهم في الهيئة وتابع المطيري كذلك لدينا معلومات بان احد المسؤولين في الهيئة قام بالاتصال على احد المواطنين الكويتيين وسأله عن الحراك السياسي في الساحة وكذلك عن المعارضة وعن ابداء رايه في هذه الملفات مستغربا من هذا التوجه وهذا الاسلوبمن هيئة سميت بهيئة مكافحة الفساد